مجلة العلوم الإنسانية العربية
المجلد (٢) العدد (١)
الإصدار الرابع
٢٠٢١ (٢٨٠-٢٦٠)

AHJ Arab Humanities Journal
Middle East Institution of scientific Publishing

ظاهرة المنع من الصرف بين الإعراب والسياق الصوتي

د. آمال الصيد أبو عجيلة

دكتورة بقسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة بنغازي، ليبيا

الإيميل: amaal17as@gmail.com

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٢٠٢١/١/١٥

مُلخّص

يُصنّف موضوع المنع من الصّرف ضمن الموضوعات النّحوية لدى الأسلاف؛ وذلك لأنّهم يعدّون منع الاسم من الصّرف ظاهرةً إعرابيّة، يخرج الاسم من خلالها عن الإعراب الأصليّ بالحركات الثّلاث والتّنوين، إلى إعراب فرعيّ ناقص لا كسر فيه ولا تنوين، غير أنّ الدّراسات اللّغوية الحديثة تنادي بالإحاطة بجوانب الظّاهرة اللّغوية كافّة، من خلال مستويات التّحليل اللّغوي, بدءاً من المستوى الصّوتي إلى مستوى التّراكيب، حتى إن بدت الظاهرة نحوية تركيبية، من أجل ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على منهج النحاة القدامى في تفسير ظاهرة المنع من الصرف، ومقارنته بوجهة النظر الحديثة المعتمدة على معطيات علمي الأصوات والتراكيب؛ لاستنباط توصيف دقيق للظاهرة، وتحليلها بناءً على فهم مختلف، وقراءة جديدة.

الكلمات المفتاحية: الممنوع من الصرف، الإعراب، السياق الصوتي، التنوين، الجرّ، الكسر.

Abstract

The subject of the prohibition of exchange is classified among the grammatical issues of the ancestors. This is because they consider banning the name from being used as a syntactic phenomenon, through which the name deviates from the original syntax with the three vowels and the tanunin, to an incomplete subparse in which there is no fraction or intent, but modern linguistic studies call for encompassing all aspects of the linguistic phenomenon, through the levels of linguistic analysis, starting with From the phonemic level to the

level of structures, even if it appears to be a syntactic and syntactic phenomenon, for that reason, this study aims to shed light on the approach of ancient grammarians in the interpretation of the phenomenon of inhibition of exchange, and to compare it with the modern viewpoint based on the data of phonology and syntax. To derive an accurate description of the phenomenon, and to analyze it based on a different understanding, and a new reading.

Keywords: forbidden to exchange, syntax, phonemic context, tnunin, preposition, fraction

*** مقدّمة**

لقد حظي موضوع الممنوع من الصرف باهتمام كبير من النحاة القدامى، فخصصوا له صفحات عديدة من كتبهم، واجتهدوا في استخراج مسائله، واستنباط قواعده، لاسيما ما يتعلّق بالعلل التي تمنع الاسم من التنوين والكسر، فطال باب الممنوع من الصرف في مؤلفاتهم، وتعددت نماذجه، وتشعبت صوره وأمثلته، ناهيك عن كثرة الافتراضات العقلية، البعيدة عن الواقع اللغوي، فاتسمت بالمبالغة أحياناً، وبالتضارب والاضطراب أحياناً أُخَر، بيد أن جهدهم الكبير- الذي بذلوه في محاولاتهم تلافي أي خلل أو اضطراب وهم يجمعون هذا الكم الهائل من الأمثلة المتباينة تحت عنوان واحد أطلقوا عليه الممنوع من الصرف- لَهُوَ بحق عمل جدير بالإعجاب، حقيق بالتحليل والمناقشة؛ ذلك أن نهجهم في التفكير حريٌّ بالنقد وإعادة النظر والبحث، ابتداءً من المعطيات التي سلّموا بوجودها مروراً بالتحليلات التي افترضوها وصولاً إلى النتائج التي ارتضوها .

يجدر بي ذكرُ الدراسات السابقة التي تناولت المنع من الصرف بالبحث والدراسة من زوايا مختلفة، منها رسالة دكتوراه لعبد العزيز سفر بعنوان: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، وهي دراسة تفصيلية دقيقة لقضية الممنوع من الصرف وفق منهج النحاة القدامى، أي إنها تمثل بحق النهج التقليدي في تناول هذه الظاهرة، وفي المقابل ثمة بحث للدكتور فوزي حسن الشايب بعنوان: منع الصرف بين الاستعمال والتقعيد النحوي، وهو ما أراه يمثّل النهج الحديث، لما فيه من تفسيرات واجتهادات اعتمد فيها الباحث على معطيات الدرس اللساني الحديث، ولم يُسلّم بفرضيات النحاة، بل انتقدها، واقترح بدائل للعلل التي وضعوها لمنع الاسم من الصرف، وهناك أيضاً كتاب بعنوان ظواهر لغوية في القرآن والشعر وتيسير النحو تضمن ظاهرة الممنوع من الصرف بين القديم والحديث، ولا ننسى الدراسة النقدية لإبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو، وما اقترحه من حلول لمعالجة إشكالات هذه القضية.

لقد استفدت من كل هذه الأبحاث ووظفتُ بعض تحليلاتها في دراستي هذه، إلا أن منهجي في الطرح والدراسة والتحليل مغاير لتلك الدراسات؛ فقد بيّنتُ نظرية النحاة القدامى ما لها وما عليها، وهذا هو المحور الأول من البحث، أما المحور الثاني فقد ضمنته تفسيري لظاهرة المنع من الصرف، المستمد من قراءتي لآراء القدامى والمحدثين، من خلال تحليل بعض نماذج الاسم الممنوع من الصرف بصورة تطبيقية، والاستعانة بشواهد قرآنية لتأييد رؤيتي التحليلية، وفق

نظرة لغوية شاملة لا ترتكز على كون المنع من الصرف إعراباً فحسب، بل تولي عنايتها بظروف سياقية، وأسباب موقعية، وترتكز على مراعاة مستويات التحليل اللغوي من الصوتيّ إلى التركيبي مروراً بالصرفيّ، وذلك بحسب البنية التركيبية للصيغة وما يكتنفها من السلسلة السياقية.

*** منهج النحاة في وضع نظرية المنع من الصرف**

من المقرّر لدى النّحاة أنّ الأصل في الاسم أن يكون مُعرباً منصرفاً، وإنّما يُخرجه عن أصله شبهه بالفعل أو بالحرف، فإنْ شابه الحرفَ بُني، وإنْ شابه الفعلَ مُنِعَ من الصّرف (الصبّان، 227/3)، والإعراب ميزة أصيلة للأسماء، والبناء فيه خروج عن الأصل؛ بسبب المشابهة لما أصله البناء وهو الحرف، كما أن الصرف (الجر والتنوين) من خصائص الاسم، فإنْ مُنع الصرفَ فبسبب مشابهته لما لا يُصرف في الأصل وهو الفعل؛ لأن هذا الأخير لا يقبل الجر ولا التنوين، فالفرضية الأولى: أن الاسم معرب في الأصل، تتبعها فرضية ثانية: أن الاسم مصروف في الأصل .

ثم إنهم حين أرادوا تفسير كون الاسم معرباً سمّوه بالمتمكن؛ والمقصود بالتمكن" رسوخُ القدم في الاسمية، وقولنا: اسمٌ متمكّنٌ أي هو بمكان منها، أي لم يخرج إلى شبه الحرف فيمتنع من الأبواب " (ابن يعيش، 2001م ، 57/1)، ويتفرع عن الاسم المتمكّن (المعرب) فرعان: المتمكّن الأمكن، والمتمكّن غير الأمكن، فالأمكن المنصرف، " وصرف الاسم إجراؤه على ماله في الأصل، من دخول الحركات الثلاث التي هي علامات الإعراب، ويدخله التنوين أيضاً " (المصدر نفسه : الصفحة نفسها)، أما المتمكّن غير الأمكن فهو غير المنصرف، وهو الذي" لا يدخله جر ولا تنوين؛ لأنه مضارع للفعل، والفعل لا جر فيه ولا تنوين" (ابن السراج ، 2009م ، 2/ 79)؛ لذا فإن مفهوم المنع من الصّرف مرتبط بالتمكّن، والتنوين كذلك يسمى تنوين التمكين، فالاسم المتمكن الأمكن يدخله التنوين" الذي هو علامة للأمكن عندهم " (سيبويه، 1966م، 22/1) .

فهم يرون – إذن – أن" الاسم المعرب على نوعين: نوع يستوفي حركات الإعراب والتنوين كزيدٍ، والرجلِ، ويسمى المنصرف، ونوع يُختزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل، ويُحرّك بالفتح في موضع الجر كأحمدَ، ومروانَ، إلا إذا أضيف أو دخله التعريف " (ابن يعيش، 1/ 56)، وقد قيل إن الإعراب الأول– أو ما يُسمّى بالإعراب الأصليّ– إعرابٌ قديمٌ موروثٌ، " تشترك فيه العربية مع بعض الساميات، وهو الإعراب الكامل الذي يتمثل في إلحاق النهايات الإعرابية الثلاث:(أ:an/– ٍ:in/– ٌ:un) ، أو الحركات الثلاث بدون التنوين كما في: الرجلَ، و الرجلِ، و الرجلُ ". (الشايب، 1996م، ص695– 696)، أما الإعراب الآخر فيسمى بالناقص، وهو خاص بالعربية وحدها، إذ إنه لم يوجد في أية لغة من اللغات السامية الأخرى، وهذا يعني أنه " تجربة عربية خالصة ، وابتكار عربي صرف" (المصدر نفسه، ص696)، إذ يبدو أنه أتى في مرحلة تالية للإعراب الكامل، بدليل وجود هذا الأخير في بعض الساميات القديمة، فيما اقتصر وجود الإعراب الناقص على لغة واحدة هي العربية، وهنا ينبغي أن نؤكد خصوصية هذا الإعراب للغة العربية؛ لأنه يعدّ تطوراً لغوياً ينبغي البحث في أسبابه ودواعيه، لا أن نُسلّمَ بوجوده في اللغة بوصفه إعراباً فرعياً وحسب؛ ذلك أن تميّز اللغة العربية به، يدل على أنها احتفظت به لأسباب ترجع إلى

طبيعتها ونظامها، وما تستند إليه من قوانين، أوّلُها دون منازع الميل نحو التيسير والإيجاز، والاقتصاد في المجهود النطقي، ومن أهم مظاهر ذلك: حذف التنوين، وتغيير الحركة الثقيلة (الكسرة) إلى أختها الخفيفة (الفتحة).

تأسيساً على ذلك، ينبغي عليّ –أولاً– أن أستعرض بشيء من التفصيل تصوّر نحاتنا القدامى لقضية منع الاسم من الصرف، بدءاً بالمسوغات التي افترضوها في الاسم ليكون مهيَّأً للمنع من الصرف، ثم الأسباب الكامنة في الاسم التي تتنافى مع وجود التنوين، أو ترفض وجود الكسر بحسب رأيهم.

١– تصوّر النحاة لمسوّغات المنع من الصرف

لقد شُغِف النحاة قديماً بالثنائيات، وقد رأينا المصطلحات المتقابلة: (المعرب والمبني)، و(المتمكن وغير المتمكن)، و(المتمكن الأمكن و المتمكن غير الأمكن)، ثم (المنصرف وغير المنصرف)، وأهم هذه الثنائيات التي ارتكزت عليها قضية الممنوع من الصرف (الأصل والفرع)، كما سيظهر بجلاء تمسكهم بعلل المشابهة، والقياس على النظير في الحكم بالصرف من عدمه .

إن المتتبع لقضية الممنوع من الصرف في كتاب سيبويه يدرك رسوخ هذه الثنائيات، أو المزدوجات المتقابلة في ذهنه، ومن ضمن تلك الثنائيات– عدا الأصل والفرع– نجد مصطلحي (الثقل والخفة)، فقد تصور سيبويه أن لهاتين الصفتين المتقابلتين أثراً على الاسم من حيث الانصراف وعدم الانصراف؛ إذ إنه يعدُّ الثقل سمة أساسية يُمنع الاسم لأجله من الصرف؛ لأنه بثقله يشبه الفعل؛ وذلك في أثناء عرضه لمجاري أواخر الكلم في أول كتابه، يقول: "واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض؛ فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأُولى، وهي أشد تمكناً، فمن ثَمَّ لم يلحقها تنوينٌ، ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء؛ ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا" (سيبويه، 20/1)، فالأفعال في نظر سيبويه ثقيلة، وهي أثقل من الأسماء، إذ يورد دليلين على ذلك، الأول: أن الأسماء هي الأولى، أي أنها أصل الأفعال، ثم قال عن الأفعال: إنما هي من الأسماء، أي مأخوذة منها، أما الثاني: فكون الأسماء أكثر من الأفعال، وهذا في نظره دليل على خفتها، وعلى ثقل الأفعال، التي هي أقل منها في الاستعمال اللغوي، ومن ثم نخرج من ذلك بنتيجة مفادها: أن الفعل ثقيلٌ للأسباب التي ذُكرتْ؛ ولذلك لم يدخله التنوين، بينما لحق التنوينُ الاسمَ لخفته، وإذا ما أشبهَ الاسمُ الفعلَ وصار ثقيلاً مثله، حُرِم الاسمُ خصائصَه: (الجر والتنوين)، ومُنِع الصرفَ لهذه المشابهة.

لكن ما معيار الشبه بينهما؟ وكيف يُحدد؟ وإلى أي مدى يمكن الاعتماد عليه في الحكم على الاسم بمنع الصرف؟ يقول النحاة: إن" الشيء إذا أشبه الشيء أُعطي حكماً من أحكامه على حسب قوة الشبه، وليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكماً هو في الأصل للآخر، ولكنّ الشبه إذا قوي أوْجَبَ الحكم، وإذا ضعف لم يوجب" (ابن يعيش، 166/1)، ولا أدري كيف يكون الشبه بين الاسم والفعل قوياً فيأخذ حكمه ويمنع من الصرف، وهذا ما جعل أحد الباحثين يعترض على اعتماد النحاة على مبدأ المشابهة في تعليل منع الصرف؛ فلو" صح لكان أولى الأسماء بالمنع من الصرف الأسماء المشتقة من اسم فاعل واسم مفعول،

فهما يسايران الفعل في هيئته، وفي معناه، حتى عدّها جماعة من النحاة نوعاً من أنواع الفعل" (مصطفى، 2012م ، ص100) و لم يقتصر رفض علة الشبه بالفعل على المحدثين، بل هو رفض قديم، إذ إننا نجده عند السهيلي. (السهيلي، 20-21)

وأيّاً ما كان الأمر، تظل حالة منع الصرف مرتبطة في ذهن سيبويه ومن تبعه من النحاة بهذه المقارنات والمشابهات، وتخيل الثنائيات التي ترسخت وصارت قاعدة، فلا يحيد سيبويه عنها في تعليل الحكم بصرف الاسم أو منع الصرف عنه، من ذلك قوله: إن "التنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون" (سيبويه:،/22)، ثم يأتي بالدليل تلو الدليل ليبرهن على أن المنع من الصرف إجراءٌ مرافق للأثقل، بينما يُصرفُ الاسمُ الخفيف، كقوله: إن" النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكناً؛ لأن النكرة أوَّلُ، ثم يدخل عليها ما تُعرَّف به، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة " (المصدر نفسه، 21/1) ولا يخفى تداخل الثنائيات وتلازمها في هذا النص، أعني الأصل والفرع أولاً، ثم ثنائية التعريف والتنكير واقترانها بثنائية الخفة والثقل .

إن ثنائية الأصل والفرع هي المحور الذي يدور حوله افتراض ما إذا كان الاسم يقبل الصرف أو يرفضه، لذا تأتي حالة التنكير أولاً، فهي الأصل، والتعريف يأتي تالياً لها؛ ولذلك فهو فرعها، وهذا ما جعل النكرة أشد تمكناً من المعرفة، كما أن النكرة أخفّ من المعرفة، ولذلك لحق التنوين النكرة، ويؤكد سيبويه –أيضاً– أن" الواحد أشد تمكناً من الجميع؛ لأن الواحد الأول، ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجميع على مثال ليس يكون للواحد، نحو: مساجد ومفاتيح"(سيبويه، 22/1) ، ثم يستمر في إطلاق صفتي الثقل والخفة على المعاني الصرفية الأخرى فنجده يقول: إن " المذكر أخف عليهم من المؤنث؛ لأن المذكر أول وهو أشد تمكناً، وإنما يخرج التأنيث من التذكير؛ ألا ترى أن الشيء يقع على كل ما أُخبِر عنه من قبل أن يُعلمَ أذكرٌ هو أو أنثى، والشيء ذكرٌ" (المصدر نفسه، 21/1)، فمظاهر ثقل الاسم–إذن– أن يكون معرفة أي: علماً، وأن يكون مؤنثاً، وأن يكون جمعاً؛ فهذه حالات ثقل الاسم التي تحتمل امتناعه عن الجر والتنوين، فنرى سيبويه يُعَلّل امتناع صرف الاسم إن كان غير صفة وكان معرفة (أي علماً) بأن" المعرفة تشبه الفعل عندهم لثقلها " (سيبويه ، 193/3)

الحقيقة أنني لم أصلْ إلى فهم مرادهم من الثقل الذي يتعللون به، ولعل توضيحه كان غايةً عند القدماء أيضاً، لهذا حاول العكبريّ بيان معناه بقوله: "والخفة والثقل تُعْرَفان من طريق المعنى، لا من طريق اللفظ؛ فالخفيف ما قلّت مدلولاته و لوازمه، والثقيل ما كثر ذلك فيه؛ فخفة الاسم أنه يدل على مسمى واحد، ولا يلزمه غيره في تحقق معناه، كلفظة: رجل، فإن معناها ومسماها: الذَّكَر من بني آدم، والفرس هو: الحيوان الصهّال، ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره، ومعنى ثقل الفعل: أن مدلولاته و لوازمه كثيرة، فمدلولاته: الحدث والزمان، ولوازمه: الفاعل، والمفعول، والتصرف، وغير ذلك " (العكبري،2000م، ص173-174)

لقد اعترض السهيلي على علة الثقل التي اعتمد عليها سيبويه في هذا الباب، بل تساءل ساخراً: هل هو ثقل

حسي أم عقلي؟ ثم أتى بأمثلة لما سماه بالثقل الحسي، كفرزدقٍ وشمردلٍ ومسحنكك، ورأى أن هذه أثقل على اللسان والسمع من زينبَ وسعادَ وحسناءَ، أما ما أسماه بالثقل العقليّ فمثَّل له بالهمّ والحزن والبلاء، وقال: إنها أثقل على النفس من حسناء وكحلاء، ومع ذلك فالثقيل منصرف، والخفيف غير منصرف.(السهيلي، 22-23)، الحقيقة أن اعتراضه لم يجانب الصواب، فالوصف بالثقل أو الخفة لا يبدو علمياً، ولا يبدو مقنعاً، بل فيه سذاجة، ربما فرضتها فترة النشأة، وعدم تبلور المصطلحات والمفاهيم، فحتى لو كان تصور سيبويه أو غيره من النحاة لسبب الثقل منطلقاً من معانٍ صرفية معينة- كما سبق ذكره من توضيح العكبري لمعنى الثقل- فإن هذا الوصف لا يرقى إلى درجة التعليل المقنع .

٢- تصوّر النحاة للعلل المانعة من الصّرف

إن أهم ما يغلب على طريقة تفكيرهم في علل المنع من الصرف الإيغال في الافتراض والتخيل، وقد أدركوا ذلك هم أنفسهم فنراهم يقولون مثلاً: إن" المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية، إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة، بل يحتاج إلى إثباتها فيه إلى تكلف ...وكذا إثبات الفرعية في الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر ...فلم تكْفِ واحدة منها إلا إذا قامت مقام اثنتين " (الرضي، 1996م، 104/1)، فضلاً عن تأكيدهم صعوبة أن يحيد الاسم عن مكانته في الاسمية ويشبه الفعل؛ ولذلك لزم أن يكون هناك علتان لا واحدة، فالواحدة لا تقوى على انتزاع الاسم مما هو أصل فيه وهو الصرف (السيوطي،1985م ، 62/3) .

ولعل السهيلي كان محقاً عندما قال: إن "هذا الباب لو قصروه على السماع، و لم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لانتُفِعَ بنقلهم، و لم يكثر الحشو في كلامهم، ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم، حتى ضربوا المثل بهم، فقالوا: أضعف من حجة نحوي" (السهيلي، ص19)، فالعلل ليست جامعة، ولا مطردة، فضلاً عن كونها في كثير من الأحيان غير مقنعة، فلِمَ لَمْ تُمْنعِ المشتقات نحو: ضارب لمشابهتها للفعل لفظاً ومعنى؟ و لِمَ لَمْ تُمنع ضاربة ومسلمة من الصرف للتأنيث والوصف ؟ وهذا التساؤل للسهيلي (المصدر نفسه، 20-21)، إن استغرابه في محله، لا سيما أن النحاة يولون المعنى اهتماماً كبيراً، فثمة علل معنوية مانعة للصرف، وهذا أمر صعب التفسير كصعوبة تفسير ثقل الفعل وخفة الاسم، فكيف يكون معنى الصيغة مانعاً للكسرة والتنوين؟

ينبغي عليّ محاولة فهم هذه التعليلات، ومدى مطابقتها للواقع اللغوي، وهل لاختيار الفتحة بدلاً من الكسرة في الجر علاقة بتلك الأسباب العقلية الافتراضية التي وضعها نحاتنا القدامى؟ ثم إنهم ساووا في ذلك بين الأسباب التي أدّت إلى استبدال الفتحة بالكسرة، وبين تلك التي تؤدي إلى حذف التنوين، جعلوها واحدة، فما التشابه الكبير بينهما حتى تُسوّغ هذه المساواة؟ هذا إن سلمنا جدلاً باطراد ما سنّوه من قواعد، وما وضعوه من علل للأسماء التي مُنعتْ من الكسرة والتنوين.

يتبادر إلى الذهن -بادئ الأمر- أن النحاة قاموا باستقراء نماذج الأسماء الممنوعة من الصرف، ثم توصّلوا إلى أنها مُصنّفة بحسب الأسباب التي منعتها من الصرف، فمنها ما يُمنع لعلة واحدة ومنها ما يُمنع لعلتين، غير أن الحقيقة ليست كذلك؛ لوجود عشوائية في هذا التصنيف، ولعدم انتظام الوظيفة المبتغاة من علل منع الصرف؛ إذ نجدها أحياناً تمنع الصرف، وأحيانا لا تمنعه، ومن" يرجع إلى أمهات كتب

النحو، ويقرأ هذا الباب فإنه لا يكاد يبين طريقه في خضم الآراء المتضاربة، ولا يكاد يخرج بشيء محدد واضح عن مسائله وحيثياته، فالخلاف والتضارب في الآراء هما السمة البارزة التي مُني بها هذا الباب شكلاً ومضموناً" (الشايب، 1969م، ص 698)

لقد كان نهج النحاة في تعليل ظاهرة منع الاسم من الجر والتنوين هو اشتراط سببين–أو ما سموه علتين– لمنع الاسم من الصرف، فإن لم تتوافر العلتان معاً حكموا بصرفه، فجرّوه بالكسرة وألحقوا به تنويناً، ثم إنهم وجدوا أسماءً أُخرَ تُجرّ بالفتحة ولا تُنوّن؛ أي ممنوعة من الصرف باطراد، دون أن تكون فيها علتا المنع اللتان اشترطوهما للحكم بعدم صرف الاسم، فأغنتهم عن البحث؛ كأنما بدت لهم جاهزة لمنع الصرف؛ لميزة فيها، فما كان منهم إلا أن قالوا: إن هذه الصيغ مستثناة، وإنما تُمنع من الصرف لعلة واحدة، ثم جاؤوا بمسوغات كثيرة على ذلك، أما لو أردنا حصر هذه العلل فإننا نُلفيَها لديهم مجموعة كلها في هذين البيتين:

عدلٌ، ووصفٌ، وتأنيثٌ، ومعرفةٌ وعجمـــةٌ، ثم جمـــعٌ، ثم تركيـــبُ
والنونُ زائدةٌ، مِنْ قبلها ألـــفٌ ووزنُ فعلٍ،وهذا القول تقريـــبُ.

(الرضي، 1996م،101/1)

فالعدل فرع لأنه متعلق بالمعدول عنه، والوصف فرع على وزن الموصوف، والتأنيث فرع على التذكير، والتعريف فرع على التنكير، والعُجمة فرع على العربية، والجمع فرع على الواحد، والتركيب فرع على الإفراد، والألف والنون الزائدتان فرع لأنهما تجريان مجرى علامة التأنيث في امتناع دخول علامة التأنيث عليهما، ووزن الفعل فرع على وزن الاسم. (الأنباري، 307 – 308)، وعندما نظر ابن جنّي إلى هذه الأسباب قسَّمها إلى لفظية ومعنوية، فوزن الفعل فقط لفظي عنده، وما عداه من الأسباب فمعنويٌّ، كالتعريف والوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك (ابن جني، 2006م، 109/1)، على أن الفصل بين اللفظ والمعنى–والحديث عن صيغ صرفية– يبدو منافياً للواقع؛ وذلك لأن الصيغ الصرفية تتضمن عنصرين متلازمين، كوجهي عملة واحدة، وهما: المبنى الصرفي للصيغة، ومعناها الصرفي، وهما حاضران معاً في أذهاننا، ثم إننا نجدهم ينحازون للمعنى دون اللفظ، فصُنّفت معظم العلل على أنها معنوية.

وأيّاً ما كان تصنيفهم فالأوْلى أن ننظر إلى المؤثر الحقيقي، والسبب المباشر الظاهر لأعيننا الذي أدى إلى منع الصرف، أو تجرّد الاسم من التنوين، واستبدال الفتحة بالكسرة، وهو الجانب البنيوي للصيغة؛ لأن التغيير الحاصل يوجّه إدراكنا إلى الجانب اللفظي المتمثل في اللاحقة الصرفية التي تمنح الصيغة معنى التأنيث– على سبيل المثال– وكذا التغيير الصرفي الذي يحدث في الصيغة ليُعْدل بها عن الأصل إلى لفظٍ آخر نحو: عدلِ عُمرَ عن عامرٍ، كما أن وجود الألف والنون في الصيغة أمر لفظيٌّ محض، والتركيب كذلك يحصل بدمجٍ لفظيٍّ بين الكلمات؛ ذلك أن شكل الاسم، أو هيئته، أو ما يحدث فيه من تغيير صرفيّ أو صوتيّ– سواء في الاسم نفسه فقط أم مع ما جاوره من السياق– هو الأقرب إلى أن يكون سبباً في ترك التنوين أو تغيير الكسرة إلى فتحة، وهذا ما سأتناوله بالتحليل والشرح فيما يلي من سطور هذا البحث .

*** تفسيرٌ لظاهرة المنع من الصرف**

اعتمدتُ في تفسيري لظاهرة المنع من الصرف على فرضيات أوجزها في النقاط الآتية:–

١- إن حكمهم بمنع الصرف لعلة واحدة في بعض النماذج، وعدم إصرارهم على البحث عن علة أخرى، لأمر يدعو إلى التأمل قليلاً، ويقودني إلى التفكير في أن هذه النماذج ترفض الكسر و التنوين لسبب في بنيتها الصرفية، أو لأسباب أخرَ يفرضها السياق الصوتي الذي يكتنفها، وهذه النماذج هي :

* صيغتا المؤنث، سواء المنتهية بعلامة التأنيث الصائتية (الألف) مثل: بُشرى، أو الأخرى المنتهية بعلامة التأنيث الصامتية (الهمزة) مثل: حسناء .

* صيغ الجمع المسماة بجمع الجمع أو منتهى الجموع، وهي ما كانت على مفاعل ومفاعيل وشبههما، نحو: مناظر، ومواعيد.

٢- إن عدم انصراف هذه النماذج بتوفر شرط واحد أو علة واحدة- كما يقولون- يدفعنا إلى إعادة النظر في تلك العلل المزدوجة التي تعسفوا في اشتراطها في بقية النماذج، لا سيما أنها تبدو في كثير من الأحيان ضعيفة، وغير مطردة، إنني أفترض أن صيغ المؤنث بالألف ممدودة كانت أو مقصورة، وصيغ منتهى الجموع هي الأساس لهذا المسلك اللغويّ المسمّى: المنع من الصرف، المتمثل في رفض التنوين والكسر، وسأوضح سبب ميلها إلى ترك التنوين والكسر، انطلاقاً من واقعها الصوتي، ووفقاً لطبيعة بنيتها الصرفية.

٣- إقرارهم بأن" جميع ما لا ينصرف إذا أُدْخلت فيه الألف واللام انصرف، نحو قولك: مررتُ بالأحمرِ والأسودِ، فإن نزعتَ الألف واللام قلتَ: مررتُ بأحمرَ وأسودَ ففتحتَ في موضع الجر، وكذلك إذا أضفتَ ما لا ينصرف انصرف كقولك: مررتُ بأحمرِكم وأسودِكم " (الزجاج،1971م، ص 6) هذا التغيير يضع الاسم ضمن سياق صوتيّ مختلف يقبل الكسرة، وبالمقابل فإن السياق الصوتي المغاير لا يقبلهما؛ فأينما وُجد تنافر صوتيّ أو عدم تجانس بين هذه البُنى الصرفية أو التتابعات الصوتية وبين الكسرة و التنوين يُستغنى عنهما.

لذا كان من أقرب الآراء إلى الواقع اللغوي تلك التي تُرجِع هذا التغيير-تغيير الكسرة إلى فتحة وحذف التنوين- إلى السياق فـــ"منع الصرف إنما يعرض للكلم من خلال السياق؛ ذلك أننا لا نتكلم كلمات مفردة أو منعزلة، نتكلم كلاماً أي جملاً وفقراتٍ هي عبارة عن سلسلة من الوحدات اللغوية آخِذاً بعضها ببعض، مُشَكّلة نسيجاً صوتياً متكاملاً، وكل وحدة من وحدات هذا النسيج يُراعى فيها أن تكون منسجمة مع ما قبلها وما بعدها من وحدات، ومراعاة هذه الناحية هي المسؤولة في الواقع عن تقرير أمر الكلمة بالنسبة إلى منع الصرف، لا تلك الأسباب المعروفة تقليدياً بموانع الصرف " (الشايب، ص743).

من أجل ذلك، فإنني أرجّح أن أسباب عدم انصراف الاسم، أو مسوغات تخليه عن التنوين والكسر صوتيةٌ في مجملها، فمنها ما هو راجع إلى البنية الصوتية للصيغة نفسها وما يكتنفها من تتابعات صوتية، وأصدق مثال على ذلك ما منعوا صرفه لعلة واحدة أعني :المؤنث بالألف مقصورة أو ممدودة وجمع الجمع، فهذه مجموعة من النماذج أسباب عدم صرفها صوتية لكن على مستوى البنية نفسها .

ومن الأسباب ما هو راجع إلى السياق الذي وجد فيه الاسم، فقد يحتاج السياق الصوتي على مستوى البُنى المتجاورة إلى استبدال الفتحة بالكسرة وحذف التنوين؛ لوجود صعوبة في النطق بهما، حال وجودها ضمن تتابع صوتيّ معين يستثقل التنوين المجرور، وقد يكون للهجات واختلافها دورٌ في

تفضيل المتكلم صرف اسم ما في حين يترك صرف اسم آخر؛ من أجل الوصول إلى تتابع صوتيّ أكثر ملاءمة لأدائه اللغوي، وفيما يلي سأتناول بالتحليل والدراسة بعض نماذج الممنوع من الصرف، مقسّمة على مجموعتين، بحسب المانع المفترض.

١– ما كان سبب منعه من الصرف راجعاً إلى البنية الصرفية

ويندرج تحته الأسماء التي قيل إنها ممنوعة من الصرف لعلة واحدة، وهي: الاسم المنتهي بالألف مقصورة أو ممدودة وما يلحق بها، وكذلك صيغة جمع الجمع، أو ما يُطلق عليه منتهى الجمع.

أ–المؤنث بالألف المقصورة

لا مناص من أن أستعرض ما ذكره النحاة من وصف حالة هذه الأسماء، وسبب منعها من الصرف كي نفهم تصورهم، ومن ثمّ نعيد النظر فيما تصوروه بعين النقد والتحليل، إنني أفضّل تحليل نصوص من كتاب سيبويه لأنه واضع القواعد بلا منافس، وما الخالفون له إلا مقلدون وشارحون في أغلب الأحيان؛ لذا سأذكر آراءهم على سبيل الاستئناس والاستيضاح .

يطالعنا –أولاً– العنوان الذي أورده سيبويه: " هذا باب ما لحقته الألف في آخره فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة والنكرة، وما لحقته الألف فانصرف في النكرة، ولم ينصرف في المعرفة "(سيبويه، 210/3) إذ يُفرّق بين حالتين، الأولى: تكون فيها الألف مانعة من الصرف سواءٌ أكان الاسم نكرةً أم معرفة، والحالة الثانية: لا يُمنع الاسم من الصرف إلا إذا كان معرفة، ويقصد أن الأولى ألف التأنيث، والثانية ليست للتأنيث– كما سيأتي شرحه– ثم يبدأ الباب بقوله: " أما ما لا ينصرف فيهما فنحو: حُبلى وحُبارى وجَمَزى ودِفلى وشروى وغضبى، وذلك أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الألف التي تكون بدلاً من الحرف الذي هو من نفس الكلمة، والألف التي تُلحق ما كان من بنات الثلاثة ببنات الأربعة، وبين هذه الألف التي تجيء للتأنيث "(سيبويه، 210/3–311)، فالاسم المنتهي بألف التأنيث نحو: (حُبلى) يُمنع الصرفَ بسبب الألف، بينما لا تُمنع الأسماء المنتهية بألف مُبدلة، أو منقلبة، أو ألف مُلحقة إلحاقاً، إذ لابد أن تحوي سبباً آخر للمنع، على الرغم من اتفاق الألفات الثلاث شكلاً، نجده يُصرُّ على التمييز بينها، مؤكداً أن امتناع الصرف لا يكون إلا بسبب ألف التأنيث، التي تُعدّ لوحدها علة كافية لمنع الصرف، هذا هو الأساس الذي وضعه، لكنه لا يوافق الواقع حسب الأمثلة التي أوردها هو نفسه بعد ذلك، فوقع في التناقض.

يحاول سيبويه أن يُبيّن بدقة مواصفات الصيغة التي تُمنع من الصرف، دون أن يحدث لبسٌ بينها وبين صيغ أُخَرَ تنتهي بألف مقصورة ليست للتأنيث، وذلك بإضافة تاء التأنيث لها، فإنْ كانت الألف للإلحاق فإنّ الكلمة تقبل التاء، وتصير معها مؤنثة وإن لم تقبلها فالألف للتأنيث، إذ لا يمكن إضافة علامة أخرى لتأنيث الكلمة، ومثّل لذلك بالأرطى والعلقى، فإن "أنّثوا قالوا: علقاة وأرطاة؛ لأنهما ليستا ألفي تأنيث ". (سيبويه، 3/ 211)، وعندما أراد أن يذكر سبب منع الصرف للمؤنث من هذه الأسماء قال: " وإنما منعهم من صرف دِفْلى، وشَرْوى، ونحوهما في النكرة، أن ألفهما حرف يُكسّر عليه الاسم إذا قلت: حبالى، وتدخل تاء التأنيث لمعنى يخرج منه، ولا تلحق به أبداً بناء ببناء ... وإنما تدخل لمعنى، فلما بعدت من حروف الأصل، تركوا صرفها، كما تركوا

صرف مساجد، حيث كُسِّرَ هذا البناء على ما لا يكون عليه الواحد " (سيبويه، 3/212-213) فقد أورد سيبويه الأدلة والمسوغات لإقناعنا بأن عدم صرف الاسم المنتهي بألف التأنيث له أسباب قوية، تتمثل فيما تتميز به ألف التأنيث من خصائص جعلت الاسم المنتهي بها يمتنع عن الجر والتنوين، أولها: أن ألف التأنيث جزء من الكلمة لا ينفك عنها، بعكس تاء التأنيث فهي زائدة، ثانيها: أنها ليست للإلحاق، والثالثة: أنها تدخل لمعنى وهذه الخصائص جعلت الألف علة كافية لوحدها لمنع الصرف.

العجيب أننا نجد سيبويه يذكر أن بعض العرب يؤنث (العلقى)، فيترلها مترلة (البهمى) يجعل الألف للتأنيث، واستشهد بقول العجاج: [يسْتنّ في علقى وفي مَكور] دون تنوين علقى، وقد علّق المحقق على ذلك بقوله: "وهو تناقض عجيب" (سيبويه،3/ 212)؛ فعدم تنوين (العلقى) هنا جعل سيبويه يقول بتأنيث الألف، مع أنه قال قبل ذلك: إن ألف العلقى والأرطى للإلحاق، وأنهما مصروفتان، بل قال: "وكلهم يصرف"(3/211) أي باتفاق، ثم قال: "ألا ترى أنهم قالوا: علقاة وأرطاة لأنهما ليستا ألفي تأنيث"(المصدر نفسه: الصفحة نفسها)، ويعلل الزجاج عدم صرف ما يستحق الصرف من نحو: معزى وحبنطى بأن فيه ألفاً تشبه التأنيث. (الزجاج، ص30)

ثمة اضطراب -إذن- مردّهُ أن القاعدة التي تقول: إن كل اسم ينتهي بألف يُشترط أن تكون للتأنيث كي يُمنع من الصرف، لم تستقم، الأمر الذي يحدونا إلى عدم التسليم بعلة منع الصرف التي وضعوها، والبحث عن علة أخرى، فليس مستساغاً أن يقرروا أن الألف آخر اسم ما للتأنيث إن سمعوه ممنوعاً من الصرف، بينما يقررون أنها للإلحاق إن سُمع مصروفاً، وهذا ما نفهمه من كلام السيرافي تعليقاً على اختلاف العرب في لفظ: (تترى)، فقد ذكر سيبويه أن فيها لغتان: الصرف ومنعه، يقول السيرافي :" بعضهم يجعل الألف في (تترى) للتأنيث، وبعضهم يجعلها زائدة للإلحاق بجعفر ونحوه، وفيه قول ثالث: وهو أن تكون الألف عوضاً عن التنوين، والقياس لا يأباه، وخط المصحف يدل على أحد القولين: إما التأنيث وإما زيادة الألف للإلحاق؛ لأنها مكتوبة بالياء في المصحف: تترى " (سيبويه،3/ 211)والحديث هنا عن الآية (44 المؤمنون): " ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى" فقد قُرئ (تَتْرى) منوناً والوقف بالألف، وقُرئ أيضاً بغير تنوين (ابن خالويه،1992، 2/90)، وفي تعليل القراءة يقول علماء القراءات: إن من نوَّن جعلها مثل (معزى)، ومن ترك التنوين جعلها مثل (تقوى) أو (بشرى)، أي مؤنثة مثلهما.(الفراء، ص471)،(النحاس ، 3/114-115)، وهو يوافق كلام النحاة .

لقد رأينا أن هذه الألف المقصورة قد تكون للتأنيث أو لغيره، "ولا يمكننا اعتبار هذه العلامة مقصورة على التأنيث فهي تَرِدُ حرفاً أخيراً في جملة من جموع التكسير نحو: مرضى وسُكارى ويتامى" (السامرائي، ص132)، ولو نظرنا إلى فُرادى في قوله تعالى: " ولقد جئتمونا فُرادى" (94: الأنعام) لوجدنا أن معظم القراءات بلا تنوين لوجود الألف، ولكن قُرئ أيضاً بالتنوين، وقيل إن لغة تميم فراداً، وهؤلاء يقولون في موضع الرفع فرادٌ (النحاس، 2/83).

أعتقد أننا كي نخرج من هذا الإشكال ينبغي أن نبتعد عن كل هذه الافتراضات والتوصيفات، فالسبب لا

يعدو أن يكون ظاهرياً تختص به الأسماء المقصورة، وهو انتهاؤها بهذه الفتحة الطويلة التي يُستثقل بعدها تنوينٌ يقفل المقطع الطويل المفتوح، فينتج عنه تتابعٌ صعبٌ مرفوضٌ في العربية، وما يتمّ عادة هو تقصير الصائت الطويل المتمثل في علامة التأنيث لتخفيف المقطع، وهذا يُذْهِبُ معنى التأنيث، فكان حذف التنوين أو الاستغناء عنه أولى من تقصير الفتحة الطويلة، وبهذا يصير المقطع طويلاً مفتوحاً، وتحتفظ الصيغة بمعنى التأنيث، وتستغني عن قفل المقطع .

ب–المؤنث بالألف الممدودة

يعامل سيبويه الألف الممدودة معاملة الألف المقصورة في أنها علة تمنع الصرف وحدها، وأنها تقوم مقام علتين، ولا تحتاج إلى علة أخرى، وينبّه إلى أن إبدالها همزة لوقوعها بعد ألف لا يغيِّر شيئاً من وظيفتها النحوية في منع الاسم من الصرف، يقول: إنها " إذا كانت بعد ألف، مثلها إذا كانت وحدها، إلا أنك هَمزتَ الآخرة للتحريك؛ لأنه لا ينجزم حرفان، فصارت الهمزة التي هي بدل من الألف بمنزلة الألف لو لم تُبدل، وجرى عليها ما كان يجري عليها إذا كانت ثابتة "(سيبويه ،3/213–214) بل إن المبرّد يرى" أن ألف حمراء وأخواتها التي أُبْدلت منها الهمزة، هي الألف التي في حُبلى وسَكرى، إلا أن قبل تلك ألفاً، فلو حذفتها لالتقاء الساكنين لذهبت العلامة، وصار الممدود مقصوراً، ولكنك لما حركتها صارت همزة " (المبرد ،1996م، 85–86)

أما الأمثلة التي عدّدَها سيبويه لهذه الألف فتحتاج إلى تأمّل، وهي: " حمراء، وصفراء، وخضراء، وصحراء، وطرفاء، ونُفساء، وفقهاء، وسابياء، وحاوياء، وكبرياء، ومثله أيضاً: أصدقاء، وأصفياء، ومنه: زمكّاء، وبروكاء، وبراكاء، ودبوقاء، وخنفساء، وعنبظاء، وعقرباء، وزكرياء، فقد جاء في هذه الأبنية كلها للتأنيث" (سيبويه، 3/213–214)، ولا أدري كيف تكون ألف أصدقاء، وفقهاء، و زكرياء للتأنيث؟ الغريب أنهم يطلقون مصطلح التأنيث على كل كلمة نهايتها المقطعية بهذه الصورة: (اء)، في حين أنها" ترد في آخر كثير من الكلمات مما لا يمكن أن ينصرف إلى التأنيث، وذلك في بناء فُعَلاء وبناء أَفْعِلاء من أبنية جموع التكسير " (السامرائي،1971م،132–133)

حريٌّ بنا –والحالة هذه– أن نتساءل: لِمَ لَمْ تُعَدّ أشياء– وهي ممنوعة من الصرف في (الآية:101:المائدة): (لا تسألوا عن أشياءَ إن تُبْدَ لكم تسؤكم)– ضمن هذه المجموعة التي ذكرها سيبويه قياساً على أصدقاء على سبيل المثال؟ فلمَ لَمْ يعدّوا هذه الألف أيضاً للتأنيث؟ ألم يمنعوا الصرف عن أفْعِلاء وهو على الأرجح وزن أشياء؟ وسيأتي الحديث عن الاختلافات الدائرة حولها، وتحليل آراء القدماء والمحدثين بخصوصها في المحور التالي من البحث.

إن الإصرار على اتخاذ معنى التأنيث سبباً لمنع الصرف يوقع في الحرج؛ فلو نظرنا إلى تخريج الأسلاف للفظة (سيناء) الواردة في (الآية:20: المؤمنون)" (وشجرة تخرج من طورِ سيناءَ... الآية)– وهي كما قالوا: ممنوعة من الصرف– لوجدناهم يولون اهتماماً للمعنى أو الدلالة، فثمة قراءة بفتح السين خرّجوا امتناعها من الصرف على أنها على وزن فَعْلاء كحمراء، فلم تُصرف للتأنيث والصفة، أما القراءة الأشهر التي بكسر السين فقالوا: إنها على وزن فِعلاء، و الهمزة بدلٌ من ياء، وليست للتأنيث، وإنما لم تُصرف لأنها معرفة اسم

للبقعة، فلم تنصرف للتعريف والتأنيث. (مكي،1997، 2/ 126).

بيد أن الأقرب إلى الذهن –فيما أرى– أن نُرْجع سبب المنع إلى السياق الصوتي، فلا علاقة للأمر بوزن الكلمة كلها، بل ينبغي التركيز على الحيز الذي توجد فيه الفتحة من الكلمة، وهو المقطع الأخير وما قبله، أما حركة السين من (سيناء) سواءٌ أكانت فتحة أم كسرة، على وزن فَعلاء أم فِعلاء ،وسواء دلّت الكلمة على التأنيث أو على غيره ،فإن هذا لم يُغَيّر من حركة الهمزة شيئاً، فهي فتحة في الحالتين، و لم تُكسر مع أنها مجرورة؛ لاستثقال الكسرة مع التنوين ضمن هذه السلسلة الصوتية؛ إذ إنها واقعة بعد ألف (فتحة طويلة)، ولا يخفى ما بين الفتحة والكسرة من الاختلاف النطقي، لاسيما أن بينهما همزة، فكانت الفتحة هي الخيار الأمثل للتخلص من ثقل الانتقال من الفتح إلى الكسر، مرورا بالهمزة، التي تناسبها الفتحة أكثر من الكسرة هي الأخرى، ومع الكسرة تنوين أيضاً وهذا يزيد من ثقل التتابع الصوتيّ، أما إذا كانت الحركة فتحة فيتحقق التناسب الصوتيّ المبتغى.

وتجدر الإشارة إلى أن اللغة العربية تتصف بنوع من النبر الذي يؤثر على المعنى، نجده في لاحقة التأنيث، فالنبر ينبغي أن يكون نبر علوّ؛ لذا مُنِعَ الاسم الممدود من الصرف؛ خوفا من ضياع هذه الملمح الصوتي المسمّى بنبر العلوّ (فليش،1966م، ص182)، المتكوّن بسبب طول الصائت؛ وذلك لأن التنوين يطغى على العلوّ الموجود في آخر الصيغة المتمثل في طول الصائت، فيُستغنى عن التنوين للحفاظ على نبر العلوّ، أو نبر التطويل المتمثل في لاحقة التأنيث، إلا إذا تغيرت البنية المقطعية للاسم باتصاله بسابقة التعريف (أل)، أو إذا تغيّر السياق الذي هو فيه إلى الإضافة، ففي هاتين الحالتين تنتفي الحاجة إلى التنوين ويقبل الاسم الكسر لتغير حالته البنيوية والسياقية، وهذا يثبت أن التنوين ظاهرة سياقية ناشئة عن تركيب، فهو لا يَرِد إلا حيث ينقطع الاسم عن الإضافة والتعريف بأل والتثنية والجمع (ستيتية،1993م، ص127)، وقد اختصر السهيلي أسباب المنع من الصرف في التعريف ورأى أن" المانع من صرف الأسماء هو استغناؤها عن التنوين الذي هو علامة الانفصال ".(السهيلي، ص24)

إن ما يؤيد ما ذهبت إليه –من أن منع صرف الاسم المنتهي بألف ثمّ همزة سببه صوتيٌّ – مقارنةُ سيبويه صيغة (فَعْلان) الممنوعة من الصرف بصيغة (فَعْلاء) آنفة الذكر، وإتيانه بباب (فعلان) بعد باب (فعلاء) مباشرة في كتابه، وقد كان من المتوقّع أن يُكْمل الحديث عن التأنيث، فيذكر النوع الثالث وهو المؤنث بالهاء، بعد أن ذكر المؤنث بالألف المقصورة والممدودة، لكنه آثر ذِكْر صيغة (فَعْلان) نحو: عَطْشان وسَكْران وعَجْلان وأشباهها؛ لأنه يرى أن نهايتها (ان) تشبه نهاية صيغة المؤنث بالألف الممدودة(اء)، فلئن كان هذا التشبيه يؤكد طريقة النحاة القدامى في التفكير وولعهم بالمشابهة، وقياس النظير على النظير، فإنه يثبت–أيضاً– أن شكل الصيغة وليس معناها هو ما يجعلها تُصْرف أو تُمنع من الصرف.

وأول مظاهر تعبير سيبويه عن هذا التشابه بين الصيغتين: (فعلاء وفعلان) ما نلحظه على العنوان: "هذا باب ما لحقته النون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة "(سيبويه، 215/3) نجده يكاد يتطابق مع العنوان الخاص بألف التأنيث الممدودة، الذي صاغه على النحو التالي: " هذا

باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف، فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة" (المصدر نفسه، 213/3)، ثم يوضح سبب منع هذه الصيغة من الصرف من خلال ذكر أوجه الشبه ونقاط الاتفاق بين الصيغتين، وأنهم "جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء؛ لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرّك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر، ولا تلحقه علامة التأنيث، كما أن حمراء لم تؤنّث على بناء المذكر، ولمؤنث سكران بناء على حدة، كما كان لمذكر حمراء بناء على حدة، فلما ضارع فعلاء هذه المضارعة، وأشبهها فيما ذكرت لك أُجري مجراها " (المصدر نفسه، 215/3)

إن التشابه اللفظي بين البنيتين الصرفيتين هو ما دعاهم إلى حمل واحدة على الأخرى في منع الصرف، فبغض النظر عن دلالة فَعْلان على التذكير، ودلالة فَعْلاء على التأنيث، فإن المهم هو التشابه اللفظي، أو ما يمكن أن نسميه بالوزن الإيقاعي، وهو ما عبَّر عنه سيبويه بالاتفاق في عدد الحروف والتحرك والسكون، ثم التشابه في الخصائص الصوتية للأصوات المكونة لهاتين اللاحقتين (اء/ ان)، فكلتاهما ترفض التنوين والكسر لطبيعتهما الصوتية ، وكلتاهما تفضل الفتح للسبب نفسه؛ لذا بدهيٌّ أن يكون سبب منع الصرف في الصيغتين عائداً إلى الصعوبة نفسها أو الاستثقال نفسه، ولا يخفى أن الفتحة أنسب صوتياً من الكسرة للصيغتين كلتيهما، وأكثر ملاءمة لتتابعاتهما الصوتية، وذلك بحسب "قانون المماثلة بين العلل " أي إيثار الحركة المشابهة للبناء المقطعي السابق أو اللاحق.(عمر،1997م، ص383)

ج- صيغ جمع الجمع

ممّا يُمنع من الصرف لعلة واحدة عند النحاة صيغ منتهى الجموع، نحو: مفاعل ومفاعيل، وقد علل سيبويه منع الصرف عنهما بالاستناد إلى ثنائية الأصل والفرع التي سبق توضيحها، ورأى بأنهما وزنان لا يكونان للواحد، "والواحد أشدُّ تمكناً، وهو الأوّل، فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشدّ تمكناً، وهو الأوّل تركوا صرفه؛ إذ خرج من بناء الذي هو أشدُّ تمكناً "(سيبويه، 227/3)، وفي توصيفهم لبنية هذا الجمع الممنوع من الصرف قالوا: إنه " كل جمع يكون ثالثه ألفاً، وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، كدَوَابّ، ومَخَادّ، ومساجد، ومنابر، ودنانير، ومفاتيح، فكل ما كان من هذا النوع فهو لا ينصرف نكرة ولا معرفة " (ابن يعيش، 178/1) وينظر: (الزجاج، ص46)

فلا ريب في أن صيغاً بهذا الثقل أوْلى بمنع الصرف من غيرها؛ ولذلك لم يحتجِ النحاة القدامى إلى البحث عن علل أدّت إلى جرها بالفتحة، أو إسقاط التنوين منها، فقالوا: إنها ممنوعة من الصرف لعلة واحدة قامت مقام علتين، والواقع أن ما تمتاز به صيغ منتهى الجموع من كثرة الحروف، وتعدد المقاطع، أغناها عن لحاق التنوين، كما أن الصوائت المكونة لهذه الصيغ تُؤْثِرُ الفتحة-على ما يبدو- ولا تناسبها الكسرة.

على أن منع هذه الصيغ من الصرف غير مطّرد، فثمة أمثلة وشواهد كثيرة من القرآن والشعر وردت مصروفة، ومنها لفظة: سلاسل في (الآية:4:الإنسان)(إنا أعتدنا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً) فقد قُرئت بغير تنوين، والسبب واضح عندهم- بطبيعة الحال- أنها صيغة منتهى

الجمع فثقُل الصرف، أما من قرأ بالتنوين فلعدة أسباب، الأول: أن العرب تصرف ما لا ينصرف إلا أفعل منك، والثاني: أن ما يجوز فيه الصرف في الشعر فهو جائز في الكلام؛ لأن الشعر أصل كلام العرب، والثالث: أنه لما كان إلى جانبه جمعٌ ينصرف فأتبع الأول الثاني. (النحاس،5/ 96-97)، وقيل- أيضاً- إنها لغة لبعض العرب (الكشف، 2/ 352-353)

ومثل ذلك أيضاً لفظة (قواريراً) في قوله تعالى:(وأكوابٍ كانت قواريراً* قواريرَ من فضة) (الآيتان: 14، 15:الإنسان) فقد تم تخريج التنوين بأنه" رأس آية، ففرقوا بينه وبين الثاني بذلك؛ لأن رؤوس الآي يحسن الوقف عليها " (الكشف،2/ 354)، فلا يخفى أن هذه الصيغ جُرت بالفتحة واستُغني عن تنوينها لأسباب صوتية سياقية، الغرض منها التناسب الصوتي، والتناغم الموسيقي للألفاظ في السلسلة الكلامية، فكلما أمكن الاستغناء عن التنوين اتجه المتكلم إلى ذلك؛ بُغية الوصول إلى الانسجام الصوتي، وإن حقق وجود التنوين هذا الانسجام الصوتي فإن المتكلم يبقيه، دون غضاضة، أو تكلف، أو اكتراث للعلل النحوية.

٢- ما كان سبب منع الصرف فيه راجعاً إلى التتابع الصوتي الذي يكتنفه

أعني أن يُحرم الاسم التنوين والكسر، ليس لسبب كامن في الاسم نفسه، أو بنيته الصرفية ذاتها، إنما بسبب وجوده ضمن سلسلة صوتية، يتنافى انسجامُ أصواتها مع وجود التنوين والكسر، ومما يندرج تحته ما يلي:-

أ- صيغة التفضيل (أفعل مِنْ)

لقد قرر النحاة أن" أفعل إذا كان صفةً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة؛ وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو: أذهبُ، وأعلمُ...فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال" (سيبويه:193/3)، وهذا ما يراه الكوفيون أيضاً، كما أنهم نبّهوا إلى وجود سبب يمنع صرف أفعل التفضيل على الإطلاق، ولا يسمح بلحاق الكسر ولا التنوين به؛ وذلك أن "(مِنْ) لما اتصلت به منعت صرفه لقوة اتصالها به" (الأنباري، 2/ 54) أي أن" مِنْ فيه قامت مقام الإضافة، ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة، فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة"(الزبيدي، 1987م، ص64)، أما معظم البصريون فيرون أن جميع ما لا ينصرف يمكن أن يُصرف، فللشاعر" إذا اضطر أن يصرف جميع ما لا ينصرف" (ابن السراج،463/1)، ولم يستثنوا (أفعل مِنْ)، كما يرون أن (مِنْ) ليست" قائمة مقام الإضافة؛ لأنها لو كانت كذلك ... لوجب أن يدخله حرف الجر في موضع الجر، كما إذا دخلته الإضافة" (الزبيدي، ص64)، ولعلّ إشارة سيبويه إلى أن أفعل مِنْ إنما يكون صفة بمن(سيبويه،202/3) تدلّ على ملمح الإضافة الذي تحدث عنه الكوفيون، بوصفه شرطاً لمنع أفعل التفضيل من الصرف مطلقاً.

لو نظرنا إلى التتابع الصوتي المتكوّن إذا لحق الكسرُ والتنوينُ أفعلَ التفضيل، لوجدنا النطق كالآتي: (أفْعلِنْ مِنْ)، إذ تتوالي: لام مكسورة، ثم نون ساكنة (تنوين)، ثم ميم مكسورة، ثم نون ساكنة، وهذا عسير في النطق، وغير وارد على اللسان العربي؛ لقوة التشابه بين المقطعين الأخيرين، لا سيما إن كانت لام (أفعل مِنْ) ميماً، فالأمر معها يزداد صعوبة

ويستلزم التخلص من التنوين والكسر؛ بسبب التماثل بين المقطعين الأخيرين، نحو: أكرم مِنْ أو أرحم مِنْ. (الشايب، ص759)، وللتخلص من هذا الثقل يؤتى بالفتحة في حالة الجرّ، فيصبح السياق في النهاية بأكرمَ من، لتتم المخالفة بين الحركات، ولا يعود ذلك الثقل الناتج عن التماثل موجوداً؛ ذلك "أن النظام اللغوي، والاستعمال السياقي جميعاً يحرصان في اللغة العربية الفصحى على التقاء المتخالفين، أو بعبارة أخرى يحرصان على التخالف، ويكرهان التنافر والتماثل " (حسّان،2006م، ص264)، ناهيك عن أن التنوين مستبعد أصلاً؛ والسبب–كما سبق ذكره من رأي الكوفيين– وجود معنى الاتصال أو الإضافة، ولا يخفى أن تعليل الكوفيين راجعٌ إلى أنهم ينظرون إلى التركيب ، وهو تفكير أقرب إلى الدقة فيما أرى؛ لأنهم يولون أهمية للاتصال والانفصال في السلسلة الكلامية، وهذا تفسير سياقي تركيبي للظاهرة.

لقد استنتج أحد الباحثين أن منع صرف (أفعل مِنْ) إنما حصل –أولاً– في" الذي لامه ميم، ثم جاء القياس فعَمّم هذا الحكم، أي منع الصرف على أفعل مِنْ مطلقاً، أياً كانت لامه طرداً للباب على وتيرة واحدة" (الشايب، ص761)؛ ولأنهم يجنحون إلى الأخف، فضّلوا أن يعمّموا حتى وإن لم تكن لامه ميماً، فالفتحة أخف من الكسرة بطبيعتها في هذا التتابع على كل حال، إلا أنني لا أظن أن هذا الافتراض وارد لسببين، الأول: أن صعوبة نطق التنوين المجرور موجودة سواءٌ أكانت لامُ (أفعل مِنْ) ميماً أم حرفاً آخر، أما السبب الثاني: فهو أننا كي نستوعب منع الصرف لميميّ اللام أولاً، ربما علينا أن نتصور أنه كان أسبق ظهوراً في اللغة، وهذا محال، أعني أن منع الصرف يسري على جميع الأمثلة بوتيرة واحدة، وفي وقت واحد، وإن وجد تفاوت في صعوبة النطق من مثال إلى آخر بحسب نوع الأصوات المكونة له فهذا لايعني أسبقية أحد الحروف بالمنع دون غيرها.

ب– لفظة (أشياءَ) ومنعها من الصرف

من أكثر أمثلة باب الممنوع من الصرف شهرة لفظة (أشياء) التي وردت في قوله تعالى: (لا تسألوا عن أشياءَ)(101: المائدة) فهي مجرورة بحرف الجر عنْ، ولكنّ علامة جرها الفتحة لا الكسرة، دون أن يكون بها علة من علل منع الصرف التي وضعها النحاة في هذا الباب، فتحيّروا في تخريجها – لاسيما نحاة البصرة– وأرادوا أن توافق قاعدتهم، فغرقوا في اضطراب لا نهاية له؛ لرفضهم أن تكون أشياء على وزن أفعال؛ لأن هذا الوزن غير ممنوع من الصرف، فاستدعوا وزناً آخر هو فَعْلاء، وتكلّفوا فرضه على (أشياءَ) عنوةً، بدعوى وجود قلب مكانيّ، حدث في الكلمة بسبب استثقال توالي همزتين ليس بينهما حاجز قوي، فقدّموا الهمزة التي هي لام على الفاء ، وقالوا إن أصل أشياء: شَيْئَاء على وزن: فَعْلاء، مثل: حَمْراء، لكنّ حروفها قُلبت فصارت: أشياء على وزن لفعاءَ، ولهذا مُنِعت من الصرف (الزبيدي، ص85)، وهذا تأويل غريب بعيد.

أما الكوفيون فمنهم من رأى أنها لم تنصرف لمجرد أنها أشبهت حمراء(النحاس، 2/ 42)، ومنهم من قال إن وزنها أفْعاء وأصله: أفْعِلاء؛ لأن أصل شيء: شيّيء، مثل: هيّن وأهيناء (الزبيدي، ص85) وقال آخرون بعبارة أوضح إن" أشياء: أفعال مثل: أنباء، وكان يجب أن تنصرف، ولكنها سُمعت عن العرب غير مصروفة، فاحتال لها النحويون باحتيالات لا تصح " (النحاس، 2 / 42-43).

لعلّ من يركن إلى السماع، و ينأى قليلاً عن القاعدة في باب الممنوع من الصرف يأمن ذاك الاحتيال، ويفرّ من التعسّف والإجحاف، ولا أدري ما المشكلة في أن يقال إن (أشياء) أصلها: أشْيِئاء على وزن: أفْعِلاء، واحِدُها: شيّء، أي: فَعيلٌ كصديقٍ وأَصْدِقاء، ومثله أنبياء، ثم حُذفتْ الهمزة (مكي، ص239) و(العكبري، 464/1) لاسيما أن (أصدقاء) ممنوعة من الصرف، وقد ذكرها سيبويه ضمن أمثلة الممدود الممنوع من الصرف لعلّة واحدة (سيبويه، 213/3-214)-كما سبق ذكره- فهذا رأي أقرب إلى الفهم، أبعد عن التكلف والتعقيد في تفسير فتحة إعراب أشياءَ.

أما بعض المحدثين فقد حلوا هذه المعضلة بالرجوع إلى السياق الذي وردت فيه (أشياء)، ذلك أننا" إذا تدبّرنا أن في النص القرآني المجيد حرصاً كبيراً على التناغم الموسيقي، وانسجاماً كلياً مع ميل العربي إلى النفور من كل ما يثقل في السمع أو النطق، وجدنا أن (تنوين الجر) في أشياء ولفظه: (إنْ)، لابد أن يُشَكّل مع إن الشرطية التي بعده نوعاً من التنافر الموسيقي، الذي تأباه الأذن العربية " (دمشقية،1978، ص154)؛ من أجل ذلك خولف" بين صوامتهما بحذف التنوين من (أشياء) أولاً، ثم أعقب ذلك المخالفة بين الحركات، باستبدال الفتحة بكسرة الهمزة في آخر أشياء " (الشايب: 752).

ثم إن" هذا السياق الذي ترفضه العربية لما يسببه من ثقل وإجهاد بسبب تكرير مقاطع متماثلة، والذي مُنِعت لأجله كلمة (أشياء) من الصرف ليس خاصاً بأشياء وحدها، بل إن أي كلمة مشابهة لأشياء- أي كل كلمة كانت على وزن أفعال ومهموزة اللام- يجري عليها ما يجري على أشياء" (المصدر نفسه، ص753) أي إذا وقع نحو: أسماء وأبناء وغيرهما في سياق مشابه، فإنه يعامل بالطريقة ذاتها، وكذلك لا تُعدّ (أشياء) مصروفة في غير هذا السياق، ولم يكن ما عرض لها من حذف التنوين والجر بالفتحة بدل الكسرة في الآية حالة خاصة؛ إذ الهدف هو التخلص من تتابع مرفوض في اللغة؛ ذلك لأن أشياءَ وأخواتها يُفترض ألّا يلحقها تنوين؛ والسبب صوتيّ بحت، فضلاً عن أنها من الناحية البنيوية عبارة عن اسم منتهٍ بألف ممدودة، وقد سبق لي ذكر الأسباب التي جعلت هذا النوع من الأسماء يأبى التنوين والكسر، فربما جاز لنا القول: إن أشياء قد اجتمع عليها سببان يمنعان تنوين الجر، أحدهما: بنيوي خاصّ بطبيعة الأصوات المكونة للاسم نفسه، والآخر: سياقي يتعلّق بوجوده في تتابع صوتيّ يُستثقل فيه تنوين الجر.

ج- العَـلَـــــــــــــــم ومنعه من الصرف

إن القارئ لباب الممنوع من الصرف في كتب النحو يدرك أن العَلَم من أشد نماذجه إيغالاً في الاضطراب والتعقيد؛ وذلك لأنهم كانوا قد قرروا قواعد في هذا الباب لم يستقمْ تطبيقها على العَلم، أبرزها قاعدتان، الأولى: التمكين، وتصنيف الأسماء إلى متمكن أمكن مستوفٍ لإعرابه، ومتمكنٍ غير أمكن وهو الذي لا يُكسر ولا يُنوّن، فكيف تكون بعض الأعلام متمكنة من الاسمية بينما لا يتمكن بعضها الآخر؟ والثانية: أن التنوين دليل على التنكير، وأن الأسماء تُنَوَّنُ لتنكيرها، وهنا نتساءل -أيضاً- كيف تنوّن بعض الأعلام والتنوين يدل على التنكير؟ والعَلَمية من أعلى مراتب التعريف لديهم.

فيما يخصّ قضية التمكين والعلَم، من الصعب أن نُسوّغ المفاضلة في هذه الصفة بين الأعلام، فهل الأعلام المنصرفة أمكن من الأعلام غير المنصرفة؟ بل إن القول بتمكن العَلَم باب الاسمية يُعدّ من تحصيل الحاصل، وإثبات البدهيات، فضلاً عن وجود مفاضلة بين الأعلام، فما" الفرق بين محمدٍ وعثمانَ من حيث درجة تحقق الاسمية لكل منهما؟ هل امتناع الاسم الثاني وتأبيه على التنوين سبب كافٍ ليجعله أدنى حظاً وأقل تحققاً من اسميته؟ إن الأسماء تكتسب اسميتها من مرجعيتها الدلالية (semantic referenc)؛ فالاسم ما دلّ على دلالة في نفسه، مجرّدة عن الاقتران، ومعراة عن الزمن في أصل الوضع" (ستيتية، 123)

ولئن كان التمكين يعني قوة تمسك الاسم بمكانه في الاسمية، وهذا أمر مثبت للعلَم ولا يحتاج إلى دليل، فإن التنكير يضادّ العَلَم ويتعارض مع أداته التي هي التنوين، إذ لو" كان التنوين علامة للتنكير في الأصل، لكان إلحاقه ببعض الأعلام صعب الفهم جداً" (براجشتراسر،2003، ص120)، وهل نفهم من تنوين بعضُ الأعلام مثل: مُحَمَّدٍ وهندٍ أنهما نكرتان؟ لقد حاول ابن جنّي تعليل جواز لحاق التنوين ببعض الأعلام فقال: إنها" ضارعت بألفاظها النكرات؛ إذ كان تعرُّفُها معنوياً لا لفظياً؛ لأنه لا لام فيه ولا إضافة "(ابن جني، 240/3)، ولا أدري كيف تشبّهتْ هذه الأعلام بالنكرة من الناحية اللفظية، صحيح أنه لم يقل: إن العَلَم صار فيه نوع من التنكير، بل احتاط لذلك وقال: إن العَلَم يحتفظ بتعريفه؛ لأن تعرُّفه — كما قال- معنويٌّ لا لفظيّ.

في حين رأى أحد المحدثين أن التنوين اللاحق للعَلَم له دلالة على نوع من التنكير، ومن ثَمَّ فإن العَلَم يتعيّن تمام التعيين حينما يُرْدَفُ بكلمة (ابن)، فيسقط التنوين. (مصطفى، ص104-105)، يعني" أنه يمكن أن يكون في كل عَلَمٍ شيء من الشيوع، وإن كان أقل من شيوع النكرة...فالتنوين في الأعلام للدلالة على هذا الشيوع النسبي" (براجشتراسر، ص120)، غير أنه من الصعوبة بمكان التسليم بأن العَلَم يكون شائعاً —أحياناً- فيأتي منوّناً، ويكون -في أحيانٍ أخَرَ- قليل الشيوع فيأتي غير منوّنٍ؛ ذلك لأن فكرتَي التنكير والتعيين مرتبطتان بالسياق والحال والمقام، فإن حدّد لي السياق أن هذا العَلَم كثير الشيوع فهو كذلك، وإن حدّد لي العكس، فهو كذلك أيضاً .

بناءً على ذلك، يغلب على ظني أن الدليل الذي طُرِحَ لتأكيد فكرة الشيوع لا يبدو حاسماً، أعني القول بأن التنوين يزول عندما يوصف العَلَم بكلمة ابن، فيقال مثلاً: محمدُ بنُ عليّ؛ إذ الحقيقة أن التنوين قد حُذف من هذا العَلَم الموصوف بابن المضاف إلى عَلَم لسببين: كثرة الاستعمال، والتقاء الساكنين(السيوطي،183،2007)، هذا أولاً، أما ثانياً: فلا أظن أن شخصاً اسمه محمدٌ —على سبيل المثال- يكون أكثر شيوعاً دون وصفٍ بابن، ومن ثَمّ فهو أقرب إلى النكرة، بينما يصير أقل شيوعاً عندما يقال: محمدُ بن عليّ، فهذا قد لا يكون متعيناً أيضاً؛ أي إننا قد نذكر محمداً بالتنوين في مقام ما ويعرفه الجميع، وقد نُردفُ اسمه باسم أبيه في مقام آخر ولا يعرفه أحد.

يبدو أن إشكالية العلاقة بين (الصرف والتنكير)، و(منع الصرف والتعريف) ظلت تعكّر صفو من يرون ذلك ؛ لأن العَلَم المنوّن يستوقفهم، وينسف هذه العلاقة؛ لذلك حاول أحد الباحثين توصيف الأمر كما لو كان لدينا نوعان

من التعريف للعَلَم: "فعندما يلحق هذا الإعراب الأسماء الأعلام- الأعلام الأجنبية (الأعجمية) وجانباً من الأعلام العربية- يكون إعرابَ معرفة؛ ذلك أن العَلَم هو المعرفة بمعناها الحق، وهو في هذه الحالة لا تتصل به أداة؛ لأنه معرفة بذاته، واللاحقتان الضمة (u) والفتحة (a) هما لاحقتا اسم مُعَرّف بطريقة أخرى، مثال ذلك: في الرفع: بيروتُ، وعمرُ، وفي النصب والجر: بيروتَ ومن بيروتَ، وعمرَ ومن عمرَ " (فليش،61)، ولعل الإقرار بأن العَلَم لا يمكن أن يكون نكرة لمجرد لحاق التنوين له، وأن الربط بين الصرف والتنكير غير منطبق على العَلَم بأي حال، يقودنا إلى نتيجة مرضية؛ وذلك استئناساً بلاصقة صرفية أخرى هي: الألف واللام؛ أليست تتصل بالعَلَم في مثل: الحارث والعباس فلا تؤثر في معناه، ولا تزيده تعريفاً؟ كذلك التنوين، إذا لحق العَلَم لا يُنقص من تعريفه.

من أجل ذلك ،أرجّح الرأي القائل بأن" اللهجات العربية كانت تختلف في صرف بعض الكلم، ومنع بعضه الآخر من الصرف، وقد كان هذا في مرحلة متقدمة جداً، وسابقة على نزول القرآن الكريم" (ستيتية، ص124) وهذا يفسر تنوين محمدٍ وعدم تنوين عُمر على سبيل المثال، فالتنوين حُذف طلباً للخفة، ليتحقق ما يسميه علماء اللغة بقانون الجهد الأقلّ، وهو ما يجعل" المتكلمين يحاولون أن يتجنبوا التحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها " (عمر، ص372).

خلاصة الأمر، أن العَلَم يتضمن أسباباً للتخلي عن التنوين والكسر لا تبتعد عن الجانب الصوتي؛ وذلك لاحتمالية وجود دوافع التفضيل اللّهجي من قبل بعض المتكلمين، ورغبتهم في الاتجاه إلى الأسهل في النطق، أو الأقرب إلى بيئتهم، أو خصائص نطقهم الذاتية، فيتخلّون عن التنوين والكسر، في حين يُفضّل آخرون بقاءهما؛ لأنهم يميلون إلى ذلك.

*** الخاتمة والنتائج**

١- يعتمد نحاتنا القدامى في ظاهرة المنع من الصرف على قواعد هي أقرب إلى الافتراضات العقلية، لكنها تبدو متسلسلة ومترابطة وفق تفكيرهم الاستنتاجي، كما أنها مدعمة بالأدلة والبراهين التي وضعوها سابقاً، لدرجة أنهم يرونها من المسلمات، فالقاعدة التي يكون الاسم على أساسها ممنوعاً من الصرف موضوعة، ومقررة قبل ذلك، ولا يصح الطعن فيها، فالاسم معرب أو مبني، والمعرب إما متمكن وإما غير متمكن، والمتمكن أمكن وغير أمكن، كأنما القواعد تنبثق من بعضها انبثاقاً، ولهذا ترسّخت قواعدهم وصار من الصعب تفكيكها؛ للارتباط الوثيق بينها.

٢- ترسّخ فكرة الثنائيات، أو المصطلحات المتقابلة، وحضورها بقوة في تحليلهم لأسباب منع الاسم من الصرف، على رأسها ثنائية الأصل والفرع وهي الأساس، هذه الفكرة سيطرت على عقلية القدماء فصاروا يدورون في فلكها، و لم يحيدوا في تحليلاتهم عنها، فالاسم إما معرب وإما مبني، والمعرب إما متمكن أو غير متمكن، والمتمكن أمكن أو غير أمكن، لا ثالث لهذه الحالات، و بناء على ذلك إما أن يكون الاسم مصروفاً فيُسمح له بالكسر والتنوين، وإما ألا يُصرف فلا يُكسر ولا يُنوّن .

٣- سيطرة فكرة أخرى على أذهان النحاة القدامى وهي المشابهة، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بثنائية الأصل والفرع ؛ فالاسم

معرب ما لم يشبه الحرف، فإن أشبه الحرف فهو مبني، والاسم متمكن أي: مصروف، يدخله الكسر والتنوين، اللذان هما من خصائصه الأصيلة، فإن مُنِع الكسر أو التنوين فقد أشبه الفعل الذي لا يُكسر ولا ينوّن .

٤- تصنيفهم لظاهرة منع الكسر والتنوين على أنها ظاهرة نحوية، دون اهتمامٍ جوهريٍّ بجوانبها الصوتية أو الصرفية، إلا ما كان وسائل للوصول إلى الغاية النحوية، أي تفسير استبدال علامة إعرابية هي الفتحة بعلامة إعرابية أخرى هي الكسرة، وكذلك الأمر فيما يتعلّق بوجود التنوين أو عدمه، فالقضية نحوية خالصة لديهم، والموضوع هو الإعراب، وما الحالات (الصوتية أو الصرفية) التي يكون عليها الاسم إلا أسبابٌ تضعه في هذا الإطار الإعرابي المسمى: الممنوع من الصرف.

٥-إصرار النحاة على جعل ظاهرة المنع من الصرف إعراباً فرعياً، وأن الفتحة حركة إعراب (الجرّ) نيابةً عن الكسرة، في حين توجد حركات اضطرارية خارجة عن الإعراب، أو التي يسمونها بالحركة العارضة، مثل حركة التقاء الساكنين وحركات المناسبة المختلفة، وهي حركات يُلجِئُ إليها السياقُ بُغية الانسجام الصوتي، أو يُنحى إليها طلباً للخفة -كما يقولون- ولذلك، فهي حركات سياقية تُستدعى في ظرف سياقي معين، وكذلك الحذف، كثيراً ما يكون سببه غير نحويٍّ على الإطلاق، كما هو الحال في الحذف عند التقاء الساكنين، والراجح أن أسباب المنع من الصرف سياقية هي الأخرى.

٦-إن الحكم بمنع الصرف في بعض النماذج لعلة واحدة من قبل النحاة يعدّ برهاناً على إمكانية وجود سبب يمنع الكسر والتنوين، راجعٍ لبنية الكلمة وتتابعاتها الصوتية، فهي حالة تفرضها البنية الصرفية إذ ترفض التنوين والكسر في سياقها الصوتي، لهذا كان من التعسّف الإصرار على وجود علتين، الأولى: لفظية، والثانية: معنوية، لاسيما أن ظاهرة المنع من الصرف لا تتعلق بالمعنى أو الدلالة.

*** المراجع**

ابن الأنباري، أبو البركات، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دار الآفاق العربية، (د.ت).

ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2005 م، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة.

ابن السراج، الأصول في النحو، 2009، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

ابن جني، الخصائص، 2006، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة.

ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها،1992، تحقيق وتقديم: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، القاهرة، مكتبة الخانجي.

ابن يعيش :شرح المفصل للزمخشري، 2001، قدم له ووضح هوامشه :د. إميل بديع يعقوب ، توزيع مكتبة عباس أحمد الباز ، مكة المكرمة ،ط 1.

براجشتراسر: التطور النحوي،2003، أخرجه وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب، نشر مكتبة الخانجي ، القاهرة الشركة الدولية للطباعة، ط4.

حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها ،2006، معالم الكتب ،القاهرة ،ط 5.

خضير، محمد أحمد، ظواهر لغوية في القرآن والشعر وتيسير النحو، 2008 ،مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 1.

دمشقية،عفيف، أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، 1978م، بيروت، معهد الإنماء العربي،ط1.

الدناع: محمد خليفة، دور الصرف في منهجي النحو والمعجم، 1991، منشورات جامعة قاريونس.

الرضي: شرحه على الكافية، 1996، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط 2.

الزبيدي: عبد اللطيف أبي بكر الشرجي، ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة, 1987م، تحقيق: د. طارق الجنابي, عالم الكتب, مكتبة النهضة العربية, ط1.

الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف،1971، تحقيق: هدى محمود قراعة ، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث.

السهيلي: أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مكتبة السهيلي، من الآثار الأندلسية، (د.ت).

سيبويهِ، الكتاب: تحقيق وشرح: د. عبد السّلام مّحمَّد هارون، ج1، دار القلم،1385 هـــ-1966م . ج2، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1338هـــ-1968 م،ج3، الهيأة المصريّة العامّة للكتاب،1973م

السيوطي،الاقتراح في علم أصول النحو،2007،تحقيق وتعليق: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب، القاهرة.

السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 1985م، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1.

لصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ت)

العكبري: أبو البقاء, التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين, 2000م، تحقيق ودراسة: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين, مكتبة العبيكان, ط1.

عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي،1997، عالم الكتب، القاهرة.

الفراء، مشكل إعراب القرآن ومعانيه،2006، تحقيق: محمد بن عيد الشعباني، إشراف: الشيخ:جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للنشر طنطا, ط1.

فليش، الأب هنري، العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد،1966، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط1.

المبرد : المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، (د.ت).

المبرد، المذكر والمؤنث،1970،. تحقيق: رمضان عبد التواب، د.صلاح الدين الهادي، وزارة الثقافة مركز تحقيق التراث، مطبعة دار الكتب.

مصطفى، إبراهيم، 2012، إحياء النحو، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة .

مكي، ابن أبي طالب القيسي ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 1997، تحقيق: د.محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5.

النحاس، إعراب القرآن، النور الإسلامية للطبع والنشر والتوزيع، (د.ت)

السامرائي، إبراهيم ، نظرة مقارنة في التأنيث والتذكير،1971، مجلة مباحث لغوية، منشورات مكتبة الأندلس، بغداد، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، ساعدت جامعة بغداد على نشره.

ستيتية، سمير شريف، رؤية جديدة في تفسير التنوين في العربية، 1993م، المجلد5، مجلة جامعة الملك سعود.

الشايب: د.فوزي، منع الصرف بين الاستعمال والتقعيد النحوي،1996، الجزء 4 ، المجلد 71، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجمع العلمي العربي سابقاً.